كلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي

إدارة التكامل والتنمية الاقتصادية

الأهداف:

تهدف هذه الورقة إلى عرض بعض مصادر دفع التنمية الاقتصادية العربية والتي لم يتم استغلالها بالصورة المنشودة كغياب التكامل التجاري العربي الأفريقي

وتنبع أهمية التكامل التجاري العربي الأفريقي في الفرص المتاحة للاستفادة من الأسواق الناشئة في افريقيا جنوب الصحراء لدفع الصادرات العربية وتطوير تنافسية السلع العربية وبالتالي استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تزايد اتفاقيات التجارة الحرة وسلاسل القيمة العالمية

- 1. أمام تضاعف الاتفاقيات التجارية الدولية، أصبح الهدف هو توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لتدعيم الاستثمارات، ومن بينها للشركات العالمية، لدعم الصادرات من خلال دور أكبر في سلاسل القيمة العالمية.
- 2. لم يعد هناك وجود لسلاسل القيمة الإقليمية في ضل تعدد هذه الاتفاقيات وتآكل الافضليات.
- انطلاقا من أهمية خلق التجارة وليس تغيير مسار التجارة، أصبح من الضروري تفادي اتخاذ اجرائات حمائية عالية على الدول الغير أعضاء في مناطق التجارة الحرة والعمل على تفعيل السياسات الأخرى لجعل كل فضاء إقليمي جالبا ومشجعا على الاستثمار

وجهة الصادرات العربية سنة 2015

(الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (18 دولة

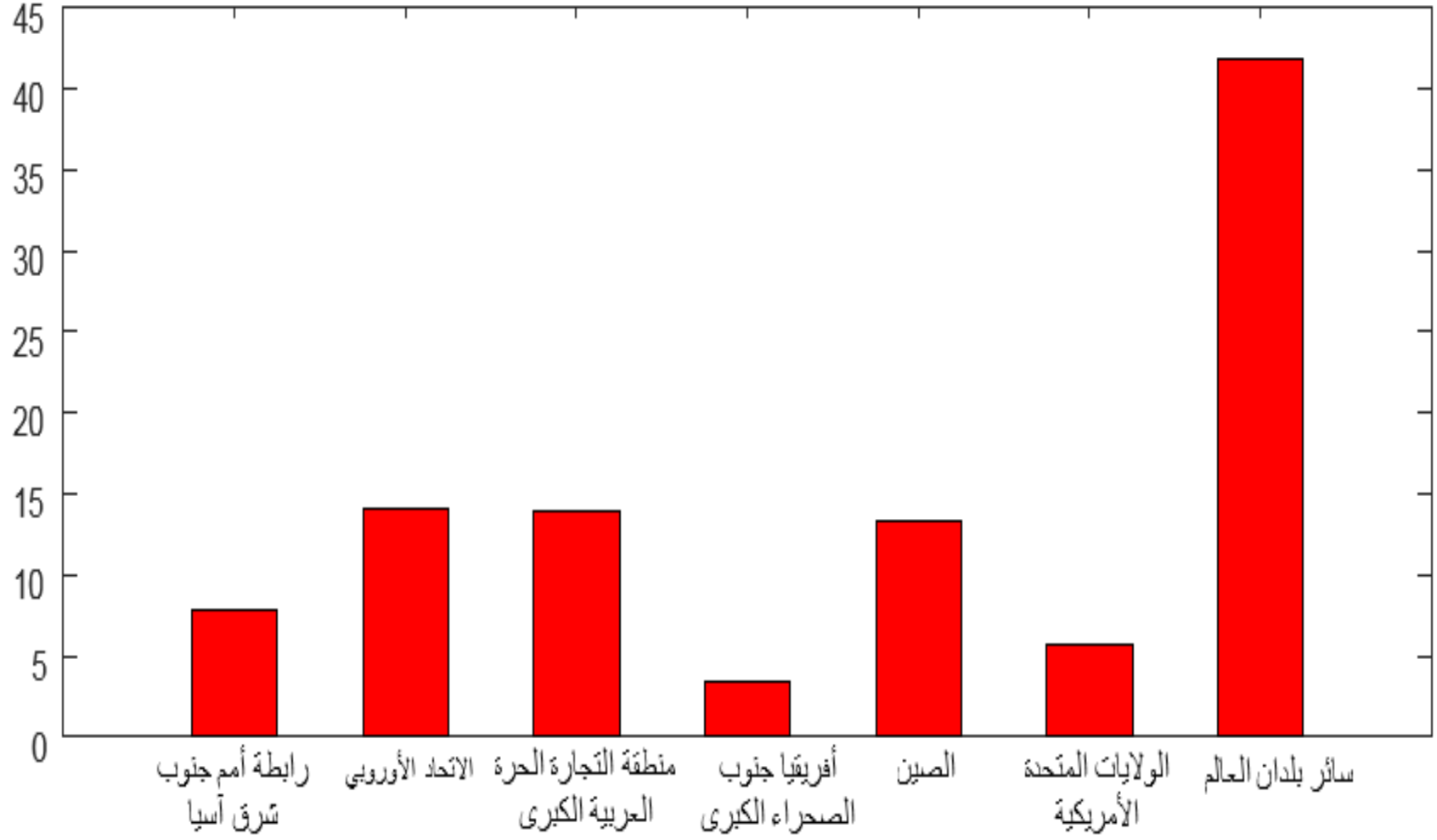

مصدر الواردات العربية سنة 2015

(الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (18 دولة

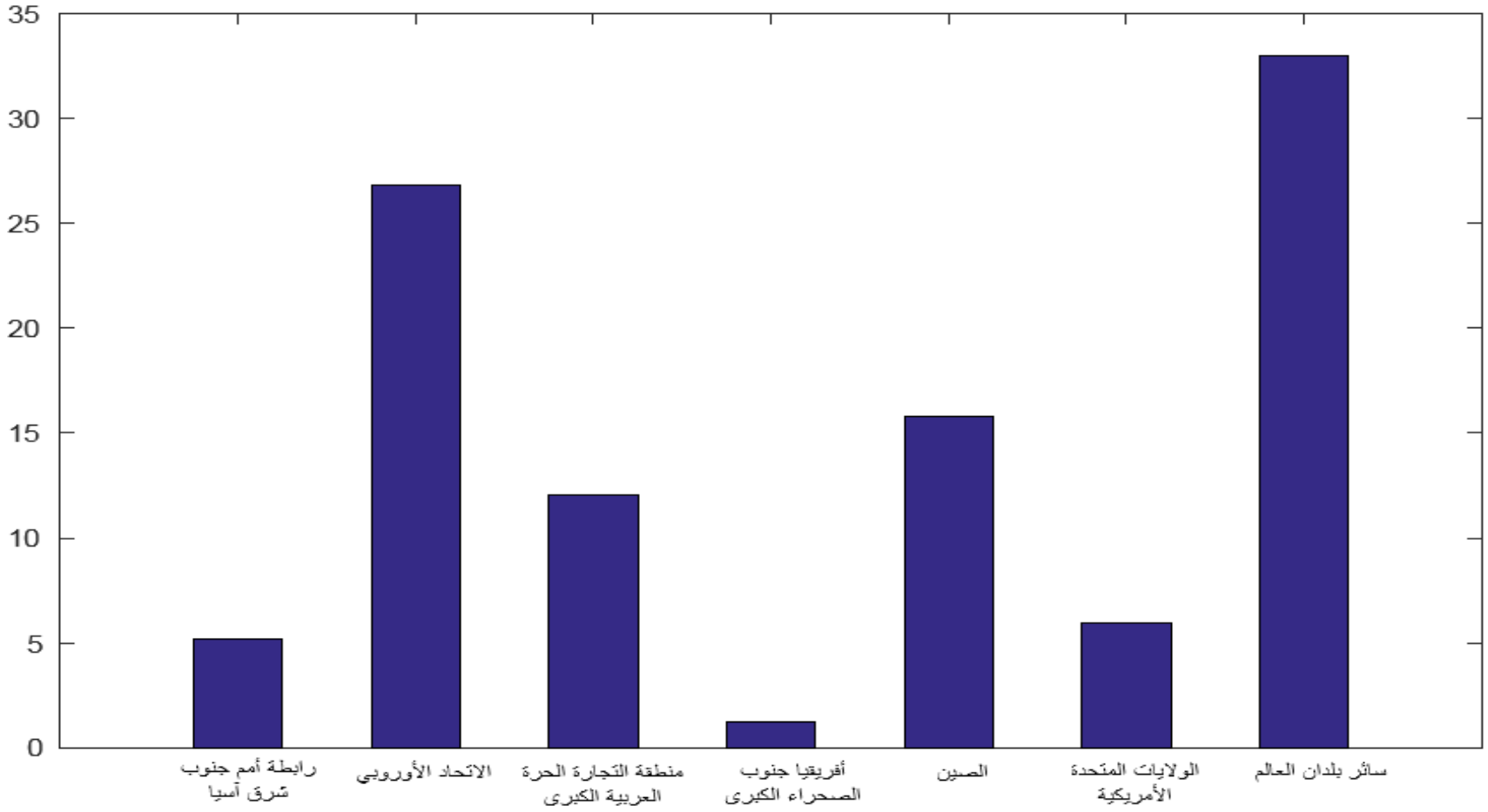

الاتفاقات التجارية الحالية في المنطقة العربية

عقدت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من الاتفاقيات التجارية فيما بينها ومع العديد من الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى لكن بصفة منفردة، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي والتي ترتبط فيما بينها باتحاد جمركي يفرض العديد من القيود على الدول الأعضاء. ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

- منظمة التجارة العالمية: دول الخليج الستة، اليمن، الأردن، تونس، مصر، المغرب، وموريتانيا.
- اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي: الأردن، لبنان، فلسطين، مصر، المغرب وتونس
- اتفاقيات التجارة الحرة مع تركيا ودول المجموعة الأوروبية للتجارة الحرة
- للتجارة الحرة داخل المنطقة وخارجها، تشمل الاتفاقات دون الإقليمية اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية: عمان، البحرين، الأردن والمغرب.
- والعديد من الاتفاقيات الثنائية الأخرى الموقعة أو مازالت قيد المفاوضات

التكامل الإقليمي العربي

- ان تشعب وتباين هذه الاتفاقيات يبرز مدى تباين السياسات التجارية العربية والتي جعلت من استكمال متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعبا مما يجعل مفاوضات حول الاتحاد الجمركي العربي أمرا معقدا يستدعي جرءة في القرارات وحتى التضحيات من بعض الدول الأعضاء
- كما تعاني المنطقة العربية من تفاوت وتعقد التدابير الغير جمركية، وضعف كفائة لوجستيات التجارة، وغياب سياسة تنافسية عربية تجعل من هذا الفضاء مصدرا للتنمية وخلق التجارة وليس مصدرا لتغيير اتجاه التجارة والاستثمارات.

التكامل الاقتصادي الافريقي جنوب الصحراء

- في نفس الوقت شهدت افريقيا جنوب الصحراء تطورا في التكامل الاقتصادي بمستوى قد يكون بطيئا للبعض لكن تدريجي ومتينا يقوم على آلية واضحة وهي:
- انشاء مناطق تجارة حرة إقليمية والمرور بها تدريجيا لاتحادات جمركية إقليمية وأسواق مشتركة
- انشاء منطقة تجارة حرة قارية لافريقيا تجمع بين هذه التجمعات الافريقية الإقليمية نحو تمجع قاري ضخم وهو مايتواصل التفاوض بشأنه برعاية مفوضية الاتحاد الافريقي وبمساعدة كل من البنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

	حرةتجارة	جمركي اتحاد	موحدة سوق	نقدية وحدة
افريقيا وسط تجمع	*			
والصحراء الساحل تجمع	*	التفاوض بصدد		التفاوض بصدد
افريقياشرق تجمع	*	*	*	التفاوض بصدد
افريقيا غرب تجمع	*	التفاوض بصدد		جزئيا مطبقة
الافريقية القارية الحرةالتجارة منطقة	التفاوض بصدد			
الخليجي التعاون مجلس	*	*		
العربي المغرب اتحاد	*			
الكبرى العربية الحرةالتجارة منطقة	*	التفاوض بصدد		
أغادير منطقة	*			

التكامل التجاري العربي الافريقي

- كل الدول العربية الافريقية عضو في المفاوضات الحالية لانشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية
- مصر وليبيا والسودان أعضاء في منطقة التجارة الحرة "الكوميسا" والتي ستنطلق مفاوضات اتحاد جمركي
- كما أن العديد من الدول العربية الأخرى استكملت المفاوضات للانضمام لتجمع دول الصحراء "الكوميسا" أو غرب افريقيا "الايكواس" كالمغرب وتونس
- كما أن بعض الدول العربية عضو في اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية لشرق ووسط وجنوب القارة الافريقية والتي من بينها مصر والسودان

كلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي

تم اعتماد أدوات ونماذج اقتصادية رياضية معقدة لقياس الأثار الاقتصادية لبعض السيناريوهات حول تدعيم التكامل التجاري العربي الافريقي

وتهدف هذه التقديرات الكمية إلى الإجابة عن سؤالين:

ما هو الأثر النسبي للمسارات الممكنة للتكامل التجاري العربي الافريقي على الاقتصاديات العربية؟

وأي من هذه المسارات يولد أعلى مكاسب إنمائية؟

واستناداً إلى السياسات التجارية الحالية في البلدان العربية ودول افريقيا جنوب الصحراء، تم التركيز على سيناريوهين بديلين. ويمكن تدعيم هذه الدراسة بسيناريوهات أخرى قد تكون أكثر شمولية بما تقتضيه من تغيير في السياسات التجارية والعديد من السياسات الأخرى كالضرائب والدعم وتسهيل الجارة....

السيناريو الأول

يفترض هذا السيناريو إنشاء اتحاد جمركي فعال بين البلدان العربية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي في اطار الشراكة الأوروبية المتوسطية كخطوة أولى نحو تفعيل الاتحاد الجمركي العربي واستكمال اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتركيا والولايات المتحدة.

في مرحلة أولى، يتم إزالة التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من هذه الدول تدريجيا بحلول سنة 2020 وازلة جميع القيود الغير جمركية على التجارة البينية العربية.

ويتم في مرحلة ثانية توسيع الاتحاد العربي لبقية الدول العربية الأعضاء خلال الفترة الممتدة من 2021 الى 2025.

السيناريو الثاني

بالتزامن مع إنشاء الاتحاد الجمركي العربي حسب السيناريو الأول، يتم توسيع الأفضليات التجارية لتشمل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة تدريجية لمن متزامنة.

2025يتم في مرحلة أولى استكمال بنود منطقة التجارة الحرة الافريقية الكبرى اعتمادا على أسس منطقة التجارة الحرة الثلاثية والتي تم توقيع بنودها في سنة 2015.

وفي مرحلة ثانية يتم انشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى عربية-افريقية بمجرد استكمال مناطق التجارة الحرة في المنطقتين العربية والافريقية جنوب الصحراء تدريجيا خلال الفترة 2021-2025.

وفي إطار هذا السيناريو، نفترض انخفاض كلفة التجارة (باستثناء التعريفات الجمركية) بنسبة 2 في المائة سنويا في الفترة 2021 - 2025

النتائج (2018-2025)

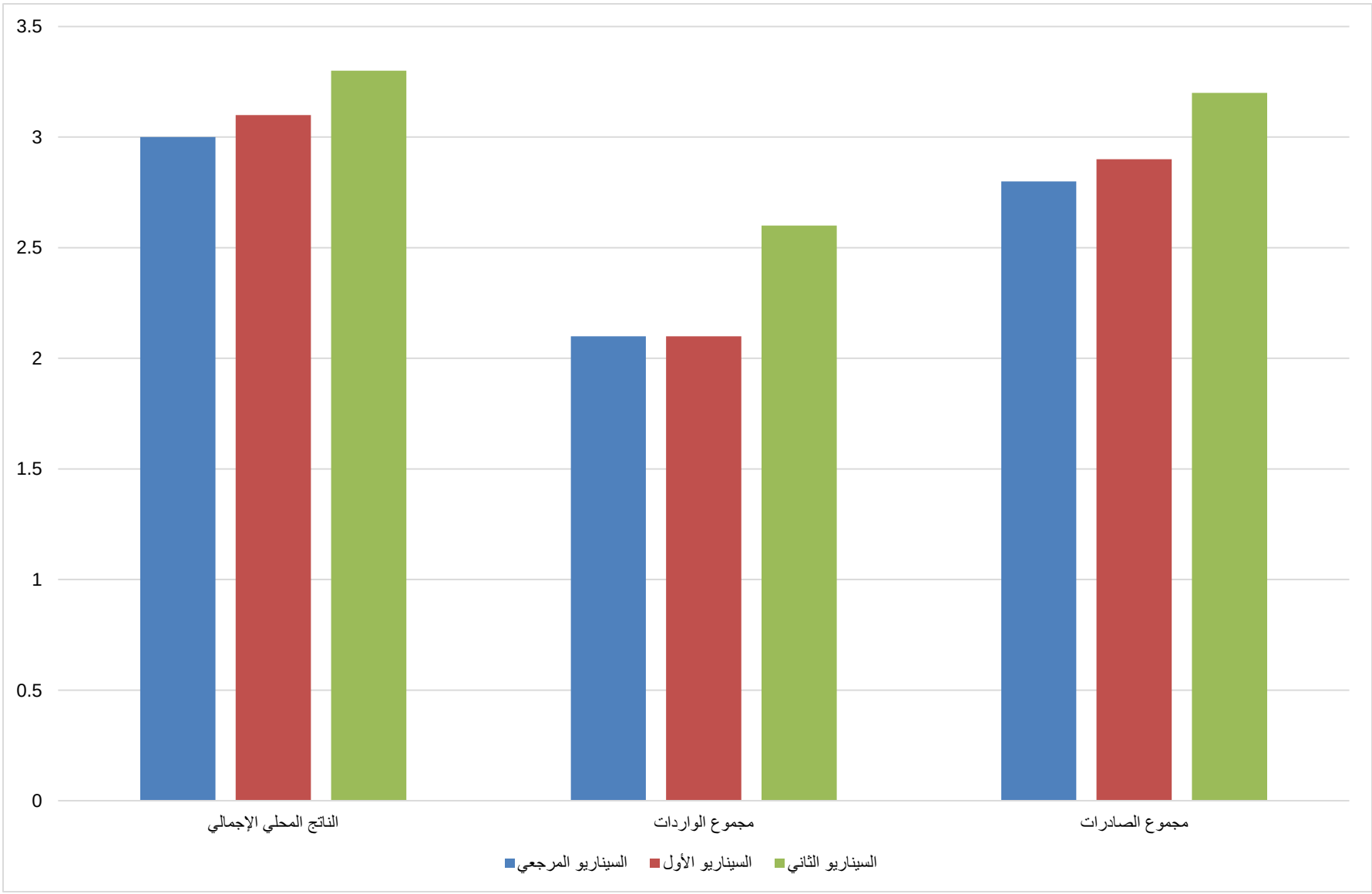

الأثر على الاستهلاك الخاص والاستثمارات 2018-2025

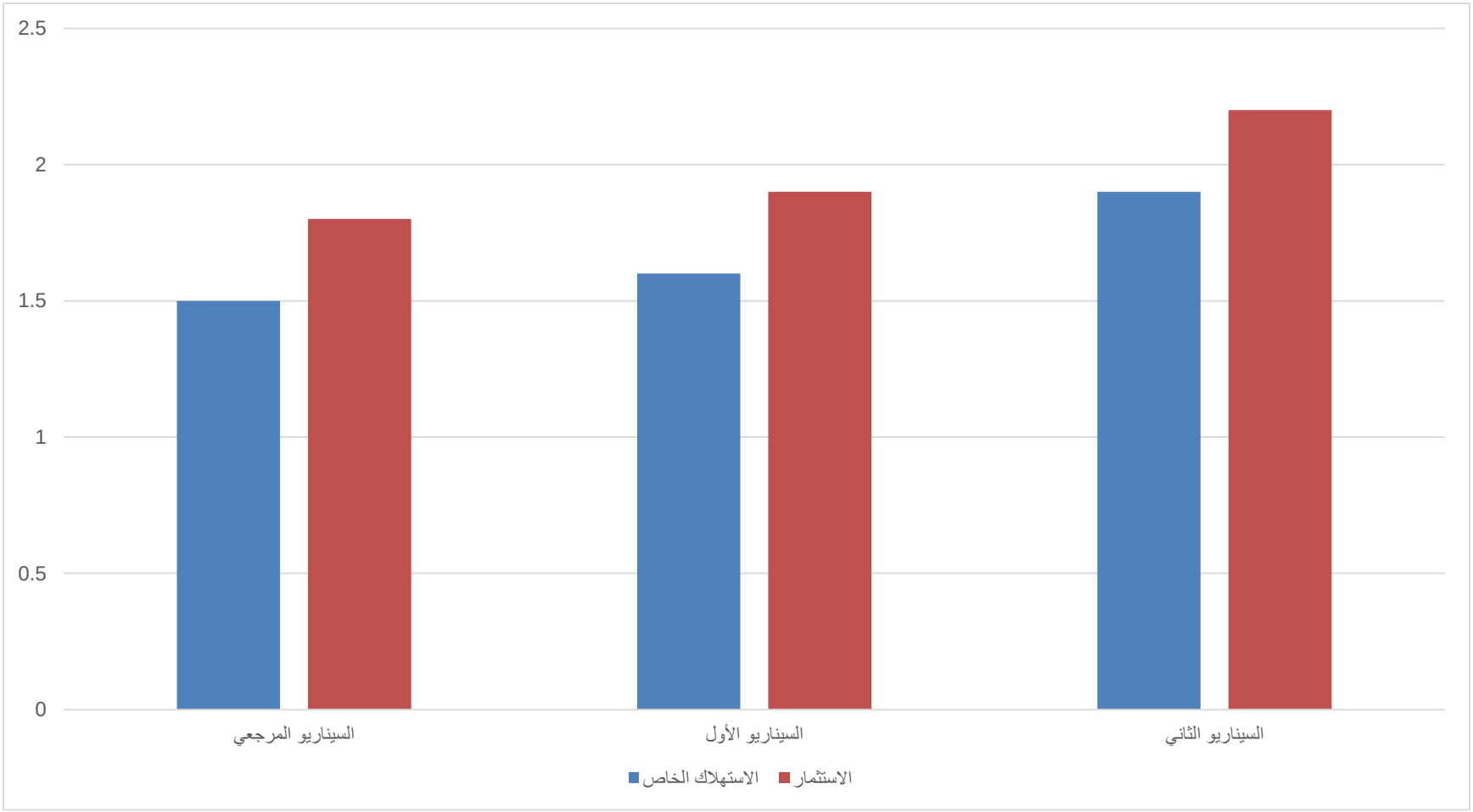

الأثر على معدلات البطالة حسب المهارات 2018-2025

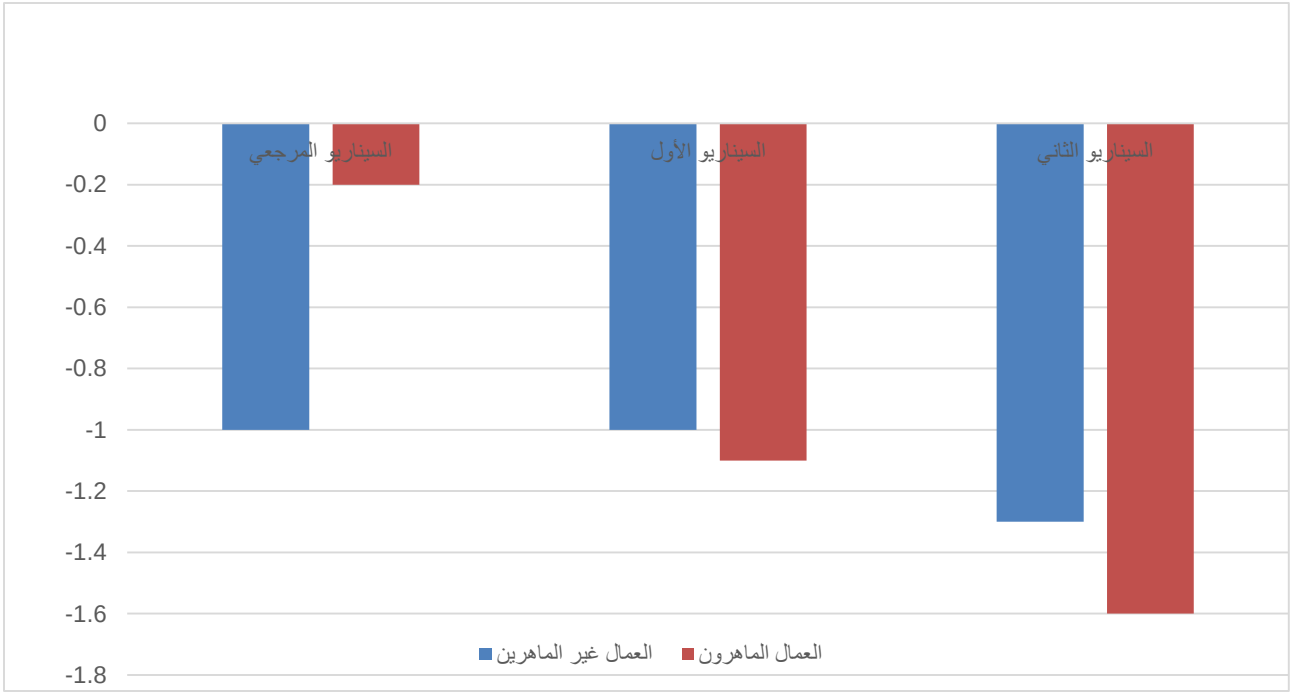

الخلاصة

وفقاً لتقديرنا، يترتب على غياب التكامل التجاري العربي الافريقي كلفة باهظة تبلغ نسبة متوسطة تناهز 0.2 نقطة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 18 أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2018-2025.

وبصورة تراكمية، ترتفع هذه الكلفة الى 1.6 نقطة مؤوية من الناتج المحلي سنة 2025.

واذا ما تم ادماج تجارة الخدمات وتسهيل تنقل رؤوس الأموال والعمالة، فان الكلفة ستكون أعلى بكثير وقد تتجاوز 1.5 نقطة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي نظرا لأهمية تجارة الخدمات في تسهيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتي تعتبر من أهم محركات التنمية الاقتصادية.

لكن كل هذه الفرص من الصعب الحديث عنها في معظم الدول العربية نظرا لغياب رؤية استراتيجية عن تطلعات الدول العربية بين تدعيم التكامل الاقتصادي العربي أو التوجه الى تجمعات اقتصادية أخرى والذي يعتبر أهم معضلة أمام تطوير التكامل الاقتصادي العربي والذي يجب أن يكون أداة لدفع اندماج الاقتصاديات العربية في سلاسل القيمة العالمية.